وأشار النائب رئيف ابي اللمع إلى موقف لبنان فاعتبره غير مسؤول عن كارثة فلسطين، ورأى أن رياض الصلح خدم القضية الفلسطينية، وكان ينتقل من لجنة إلى لجنة، ومن عاصمة إلى عاصمة دفاعا عن فلسطين، «ولكنه عن علينا أن يكون رياض الصلح، ابن الجهاد وربيب المعتقلات، سار في طريق حرب خاسرة... لم يكن لها من نتيجة سوى ضياع كل فلسطين، تشريد سبعمئة ألف عربي. يمين الله لو وقفت قبل الهدنة الاولى وقفة من وقفاتك الجريئة ورفست الكرسي برجلك ونزلت إلى ساحة الجهاد الشعبي، وصارحت العرب بكلمة الحق لهززت عروشاً وأسقطت وزارات. ونحن اصدقاؤك... نأبى أن يقرأ التاريخ غداً اسم رياض الصلح في معاهدة ضياع فلسطين».

أما النائب سليمان العلي، فقد تعجب كيف أن حكومة الصلح تطلب الثقة من النواب رغم مواقفها السلبية من قضية فلسطين، وراح ينتقد رياض الصلح انتقاداً قاسياً، ومما قاله: ان على رياض الصلح ألاّ يبيع ماضيه بكرسي رئاسة الوزارة، و«كان عليه عندما يقول ويتوعد ويتهدد أن يعمل كما عمل زميله الباججي. اريده رئيسا للمعارضة لا رئيسا للوزارة، فليات إلى هنا لنقول له: اننا لسنا طلاب وزارة، وانني أول جندي وراءه، إذا كان لا يزال رياض الصلح الذي اعرفه لا رياض الصلح الذي يبيع الدنيا والآخرة بهذه الكرسي»[١٠].

وهكذا نلاحظ أن جلسة الثقة تحولت، برمتها، من مناقشة للبيان الوزاري إلى مناقشة لموقف لبنان الرسمي من قضية فلسطين، خاصة وأن رياض الصلح، المتقدم بالبيان المذكور إلى المجلس النيابي طالبا منه الثقة، كان رئيسا للوزراء إبان حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وقبلها، وبعدها. ونلاحظ أيضا أنه رغم الانقسامات في الرأي بين النواب، فقد تبين أن هناك اجماعاً على تقصير لبنان ازاء قضية فلسطين.

اتفاقات الهدنة

ورغم هذا الواقع اللبناني، بدأت المساعي لاجراء مفاوضات علنية بين لبنان والصهيونيين، بعد أن مُهد لها بمفاوضات سرية سابقة. ففي ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، وردت برقية مستعجلة من الوسيط الدولي «رالف بونش» (R. Ponche) دعا فيها الدول العربية جميعها إلى اجراء مفاوضات الهدنة، فأجرى لبنان سلسلة اتصالات مع الدول العربية للاطلاع على مواقفها. وفي ٤ شباط (فبراير)، وصل إلى بيروت السيد «ستافرو بولو» (Stavro Poulo) مندوباً عن الوسيط الدولي ليطلع الحكومة اللبنانية على سير المفاوضات في رودوس؛ وغايته، كما يقول الرئيس بشارة الخوري: «أن يشجعنا ويشجع الدول الشقيقة على قبول مباحثات الهدنة»[١١].

هذا، وقد اجتمع مندوب الوسيط الدولي برئيس الوزراء رياض الصلح الذي اطلع منه على مجرى مباحثات الهدنة، وأوضح المندوب أن دعوة الدول العربية الاخرى إلى مفاوضات رودوس لن توجه إليها إلا بعد أن يطمئن الوسيط إلى أن الحكومات المذكورة ستلبي الدعوة. ولم تعط الحكومة اللبنانية موقفا علنيا لمندوب الوسيط الدولي، منتظرة